# ضوابط البنك المركزي لتنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني مع إشارة لواقع البطاقة البنكية في الجزائر

# Central bank controls to regulate dealings by electronic payment means, with an indication of the reality of the bank card in Algeria


كهينة رشام[1]

k.recham@univ-bouira.dz

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية/جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)



تاريخ التقديم:2021/04/30 تاريخ المراجعة: 2021/06/14 تاريخ القبول: 2021/06/30



**الملخص:**

يهدف البحث إلى تبيان الضوابط والإجراءات التي تضعها البنوك المركزية لتنظيم التعامل بتقنيات الدفع الالكترونية، في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، وتم التوصل إلى أن هذه الوسائل بالرغم من أنها ساهمت في تحقيق متطلبات الدفع الالكتروني من سرعة وتدنية التكاليف وضمان وسرية إلا أن ذلك له آثاره على صعيد الكتلة النقدية، وذلك بانخفاض النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي، وارتفاعها في خزينة البنوك مما يؤدي إلى تراكم احتياطاتها، كما أن الجزائر تحتاج إلى تطوير نظامها المصرفي في الجانب التشريعي والتنظيمي.



**الكلمات المفتاحية:** بنوك مركزية؛ ضوابط، وسائل الدفع الإلكترونية، نقود الكترونية، سياسة نقدية.

**تصنيف JEL:** E52, E58



**Abstract:**

The research aims to clarify the controls and procedures set by central banks to regulate dealing with electronic payment technologies, within the framework of achieving economic stability in general. At the level of monetary mass, due to the decrease in money circulating outside the banking system, and its rise in the treasury of banks, which leads to the accumulation of its reserves, and that Algeria needs to develop its banking system in the legislative and regulatory aspect.



**Key words:** Central banks; controls, electronic payment methods; electronic money, Monetary policy.

**JEL Classification Codes**: E52, E58



[1] كهينة رشام: k.recham@univ-bouira.dz

**تمهيد:**

تعمل المصارف على مواكبة التطورات لضمان النجاح والاستمرار، لذا فإنها تسعى إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة، كتطوير أنظمة الدفع من أنظمة دفع تقليدية إلى إلكترونية أي الانتقال السريع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، وذلك بهدف تطوير القطاع المصرفي وعصرنته، وإعادة تركيب بنيتها وأساليب نشاطها.

هذا وتعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على سلامة النظام المالي وبشكل خاص الجهاز المصرفي، ومن المعروف أن إدارة السياسة النقدية من المهام الرئيسية المنوطة بالسلطة النقدية ممثلة بالبنوك المركزية، ولكن مع ظهور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الدولية وبشكل خاص التكنولوجية والتي تركت أثار هامة على القطاع المصرفي وامكانية قيامه بدوره على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، الأمر الذي أثر بدوره على فعالية السياسة النقدية المتبعة ودور السلطات النقدية المختصة.

ومن الملاحظ ان الاقتصاد الجزائري كانت فيه مساهمة المصارف منخفضة بسبب عدم تطور أجهزتها ومعاملاتها التقليدية، مما حتم الجزائر بداية من الثمانينات من بذل جهود والقيام بإصلاحات على مستوى النظام المصرفي، باستغلال التطور التكنولوجي من أجل تحديث أنظمة الدفع، الذي خلق الصورة الالكترونية للعمل المصرفي، ومن هنا يبرز ضرورة الاستخدام السليم لوسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، لترقية خدماتها وتعزيز مكانتها.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة للتعرف على مفهوم الدفع المصرفي الالكتروني باختلاف تسمياته ومصطلحاته ووحدة مضمونه، وكيف يمكن للأجهزة المصرفية المركزية إلغاء أو تخفيف آثار عمليات الدفع المصرفي الالكتروني على فعالية سياستها النقدية ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم التعامل بهذه الوسائل.

**الإشكالية العامة**: بناء على ما سبق تتبلور معالم إشكالية البحث كالتالي:

**ماهي الضوابط الكفيلة بتنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ودورها في تسوية المعاملات النقدية في الجزائر؟.**

**الإشكاليات الجزئية:** تتبلور من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم وسائل الدفع الالكترونية؟
- كيف تتأثر السياسة النقدية بالتعامل بوسائل الدفع الالكترونية؟

- ماهي ضوابط تنظيم التعامل بالنقد الإلكتروني؟

- أين يكمن الخلل في استعمال البطاقة البنكية في الجزائر؟

**الفرضية العامة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

يؤدي اصدار النقد الالكتروني إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وارتفاع معدل التضخم، مما يستدعي اتباع سياسة نقدية انكماشية.

**الفرضيات الجزئية:** تتبلور عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر الشبكات الإلكترونية من أكثر وسائل الدفع فعالية في تنفيذ التسويات البنكية الإلكترونية.

- يؤدي التعامل بالنقود الإلكترونية إلى تراجع دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية.

- التقارير والضوابط الأمنية من أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنظيم التعامل بالنقد الالكتروني.

- يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من قلة الإمكانيات التكنولوجية الحديثة لتطوير المعاملات الالكترونية في مجال الصيرفة الالكترونية.

**أهداف وأهمية الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الغايات تتمثل أساسا في عرض الإطار العام لوسائل الدفع الإلكترونية، من حيث المفهوم والأنواع، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين وسائل الدفع الإلكترونية والسياسة النقدية ودراسة أثارها المختلفة. الوقوف على أهم الضوابط الشكلية والموضوعية المقترحة من قبل البنوك المركزية لتنظيم عملية الإصدار النقدي الإلكتروني.

**المنهجية المطبقة:** تم اعتماد المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة من خلال توضيح وسائل الدفع الإلكترونية وأنواعها المختلفة، والمنهج التحليلي عند التطرق لتحليل العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وتحقيق أهداف السياسة النقدية، بالإضافة إلى الضوابط التي تتخذها البنوك المركزية لضبط المعروض النقدي، أما منهج دراسة الحالة فاستخدم عند التطرق لواقع البطاقة البنكية في الجزائر.

## أولا: أساسيات وسائل الدفع الالكتروني

شهد العالم إصدار وسائل دفع إلكترونية ساهمت بشكل كبير في تسوية المعاملات بين مختلف الأطراف، حيث تميزت باللامادية وسرعة تنفيذ الخدمة وتسوية المدفوعات.

### 1. مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

لقد تم استحداث وسائل دفع جديدة أكثر ملائمة لطبيعة عمل البنوك الإلكترونية:

***1.1* تعريف نظام الدفع الإلكتروني:** هو نظام يقوم بالربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الإنترنت، وهذا النظام يتحقق من صحة التحويلات ويتضمن أنظمة لتقصي المشاكل وفاعلية الأمن المعلوماتي (الوادي و الوادي، 2011، صفحة 212).

***1.1.1* تعريف وسائل الدفع الإلكترونية:** تعرف على أنها: عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة إلكترونية تنطوي على مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف (J.B, 1998, p. 78).

وتعرف المادة الثانية من قانون التجارة الإلكترونية التونسي وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها: الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات (خليل، 2008، صفحة 86).

مما سبق يمكن القول إنها عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف لآخر، أو من نظام لآخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)، وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان.

***2.1.1* نشأة وسائل الدفع الالكترونية:** إن ظهور وسائل الدفع العصرية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية، وكان ذلك نتيجة لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية. غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقة كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، وأصدرت مجموعة مكونة من ثمانية بنوك بطاقة لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية، كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة ثورة إلكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك، ويرجع استخدام النقد الإلكتروني لبداية الثمانينات. (Volle, 2000, p. 87). ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات السحب والدفع برغوتيه، فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات (J.P, 1998, p. 81).

***2.1* أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:**

**1.2.1 الأنظمة القائمة على البطاقات البنكية:** هي بطاقة بلاستيكية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود (قاسم و الشيبي، 2003، صفحة 362)، والتي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف (رأفت، 1999، صفحة 18)، وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها، يذكر عليها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه (سعودي، 2001، صفحة 260)، حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك من خلال ماكينات الصرف الآلي المنتشرة (عبد المطلب، 2001، صفحة 260).

كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، تعطى لحاملها مقدارا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية.

أ. **أنواع البطاقات البنكية:** تتمثل أهمها فيما يلي:

- **بطاقات الائتمان:** وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (شعبان و سواح، 2006، صفحة 19)، يستطيع المستهلك استعمالها لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا، وتنقسم إلى قسمين، بطاقات الائتمان المتجددة وبطاقة الائتمان غير المتجددة.

- **البطاقات غير الائتمانية:** وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها القيام بعملية الدفع أو تسوية مستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قروض (القيلوني، 2002، صفحة 66) ويحتوي هذا النوع على عدة أنواع منها، بطاقة الدفع المسبق والبطاقات المدينة.

**2.2.1 أنظمة التدقيق الرقمي:** ويتكون من:

أ. **الشيكات الالكترونية:** هو مكافئ للشبكات التقليدية الورقية وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع، ويحمل توقيعا رقميا يمكن التأكد من صحته إلكترونيا وهو مختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد، حيث يتضمن ملف إلكتروني أمين يحتوي على معلومات خاصة لمحور الشيك ووجهة صرفه، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، تاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحول إليه. (Herif, 2000, pp. 85-86) وتعتمد الشيكات الإلكترونية حاليا على نظامين في عملها: نظام File System intégrité check ونظام (Cyber cache).

ب. **نظام التحويلات المالية الإلكترونية (المقاصة):** هي عملية منح الصلاحية الدائنة والمدينة إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم (الحداية و حلف، 2009، صفحة 94)، حيث تقوم العديد من المصارف الآن

بالمشاركة في شبكة حسابات تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف.

**3.2.1 النقد الرقمي:** ونميز فيه ما يلي:

**أ. البطاقات الذكية:** وهي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على برغوث صغير جدا إلكتروني أو ما يسمى MICRO PUCE يشكل ذاكرة عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها، وتتميز بسرعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية. (أبو سليمان، 1998، صفحة 43، 44).

**ب. النقود الإلكترونية:** هي نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الإنترنت. ويمكن استعمالها وفق نظامين:

- **نظام على الخط (on line)**: يعني هذا النظام أن المستهلك لا يحوز شخصيا على نقد إلكتروني وإنما يعهد للمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنك المنوط به هذه المهمة.

- **نظام خارج الخط (off line):** في هذا النظام يتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، ويتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة.

**ثانيا: العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وتحقيق أهداف السياسة النقدية**

لقد أرفق ظاهرة العولمة التوسع في استخدام بطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية في سداد المدفوعات وإجراء التسويات الدولية دون المرور بالبنوك المركزية، ولكن هذا لا يحدث إلا في اقتصاد يعتمد في أغلب تعاملاته الاقتصادية على النقد الالكتروني ووسائل الدفع المصرفي الالكتروني (السويد مثلا)، وقد أثار هذا الموضوع اهتمام السلطات النقدية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي بشأن انعكاس انتشار النقد الإلكتروني على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، حيث يمكن أن نميز بين ثلاث مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات ونفيها نفيا تاما أو النظر إليها باعتدال.

**1. انتشار استخدام النقود الالكترونية يؤثر بشكل ايجابي على فعالية السياسة النقدية**

يعتبر أصحاب هذا الرأي من أنصار الاقتصادي (W.NISKANEN) (W.Niskanen, 2007, p. 55)، أن حلول النقود الالكترونية محل النقود الورقية يزيد من فاعلية السياسة النقدية نتيجة تقلب مضاعف النقود، الناتج عن التغيرات في الطلب العام على النقود القانونية الصادرة من البنك المركزي، حيث إن تزايد النقود الالكترونية وتطور استخدامها خاصة البطاقات الالكترونية مخزنة القيمة يؤدي إلى انخفاض جوهري في

الطلب على العملة الورقية بالشكل الذي يجعل إدارة السياسة النقدية تتم بشكل أفضل نتيجة التحكم في الإصدار النقدي الذي يعتبر الوظيفة الجوهرية للبنك المركزي.

**2. عدم وجود أي تأثير للنقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية**

من أنصار هذا الاتجاه الاقتصادي الأمريكي (BELY)، حيث يرى أن الأثر الوحيد لانتشار النقود الالكترونية يتمثل في خسارة الدولة لإيراداتها الناتجة عن احتكار صك العملة، ويدعم هذا الرأي بحجتين الأولى أن الحجم المتوقع لسوق البطاقات الالكترونية لن يزيد عن (10) بلايين دولار أمريكي وأن الدخل الناجم عنها (مقدار خسارة الحكومة) يكون في حدود (600) مليون دولار أمريكي في هذه الحالة لن يكون هناك أي تأثير على الطلب على العملة الثانية، انخفاض دور مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالتحكم بكمية النقود المتداولة والمعروض النقدي كونه يمد بشكل غير فعال النظام البنكي بالكميات النقدية الضرورية لمقابلة الاحتياطات القانونية، وبالتالي تتمثل السياسة النقدية للمجلس المذكور في تحديد أسعار الفائدة ومن ثم إن زيادة المعروض النقدي الالكتروني لن يؤدي إلى أي تأثير على السياسة النقدية.

**3. انتشار النقود الالكترونية قد يلغي دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية**

من أنصار هذا الموقف الاقتصاديان (J.L & E, 1996, p. 56) E.STEVENS ,J.JORDAN، حيث يرى الكاتبان أن التطور الماضي في أشكال النقود أدى إلى خفض الطلب على نقود البنك المركزي، ومن المحتمل أن يؤدي التطور في انتشار النقود الالكترونية إلى المزيد من تقليل الطلب على تلك النقود القانونية وبناء على ذلك يخلص الكاتبان أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي إلى تقليل وربما اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود، لكن لن يؤدي إلى إلغاء دورها في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن تعاملات الدفع النقدي الالكتروني.

**ثالثا: أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على السياسة النقدية في الجزائر**

سيتم التركيز لتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على السياسة النقدية على الأدوات الكمية الثلاث للسياسة النقدية ثم التطرق لحالة الجزائر.

**1. أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على السياسة النقدية:**

**1.1. التأثير على سياسة السوق المفتوحة:** يتدخل البنك المركزي بسياسة السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية في السوق النقدية بغية الحد أو التوسع من حجم المبالغ السائلة والاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، وتتوقف فعاليتها على مقدار ما يحتفظ به البنك المركزي من الأرواق المالية للبيع أو الشراء.

من حيث تأثير وسائل الدفع الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة، فيتوقف بدرجة رئيسية على مدى انتشار هذه الوسائل، وكلما كان التعامل ضئيلا كان تأثيرها ضعيفا عمى فعالية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، وعلى العكس من ذلك فان استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع كبديل للنقود التقليدية قد يحدث تأثيرا على قدرة البنك المركزي على القيام بعمليات السوق المفتوحة. (صفوت، 2006، صفحة 79)

**2.1. الأثر على سعر إعادة الخصم:** إن قدرة البنك المركزي في التحكم في سعر الفائدة تتوقف على الطريقة التي يتم بما يخلق النقود الالكترونية، فإذا قام الأفراد بشراء النقود الالكترونية في مقابل النقود التقليدية، أو نظير ودائعهم فسوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك لأن مصدري النقود الالكترونية سوف يقومون بإيداع النقود القانونية التي حصلوا عليها مقابل النقود الالكترونية في حساباتهم البنكية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى (تقوم البنوك باستخدام النقود في إنشاء ودائع لدى البنك المركزي) ولذلك فان احتياطات البنوك التجارية سوف تختار بين أمرين:

- إما أن تقوم بشراء الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض.
- إما أن تقوم بشراء الأصول من البنك المركزي، وسوف تؤدي الزيادة على الطلب في أسواق المال، وكذلك منح المزيد من القروض إلى انخفاض أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة عن الطلب عليها، لذلك فان البنوك تفضل البديل الثاني. (صفوت، 2006، صفحة 75)

وطالما أن البنك المركزي يقوم بتثبيت فائدة بعض الأصول على المدى القصير، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، وهكذا تقوم البنوك باستخدام النقود المحصلة من وسائل الدفع الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي.

**3.1. الأثر على الاحتياطي الاجباري:** تتوقف تأثير وسائل الدفع الالكترونية على سياسة الاحتياطي الإجباري على درجة انتشار التعامل بالنقود الالكترونية، ففي حالة الاستخدام المكثف للنقود الالكترونية يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، لأن هذا التوسع يؤثر مباشرة على وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب عليها، مما يشكل ضغطا على البنوك المركزية لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لديها.

فإدخال حساب ودائع النقود الالكترونية سيغير من الاحتياطي القانوني الكمي للبنك التجاري بعد أن قام بطرح النقود الالكترونية، ويجب أن يساوي معدل الاحتياطي القانوني فيما يخص النقود الالكترونية المعدل الخاص للودائع الجارية.

لذلك، فإن البنوك التجارية تستفيد من النقود الالكترونية ومشتقاتها لتتجنب قيد الاحتياطي القانوني ولتخفيض مقدار احتياطي الودائع وبهذا يتم تخفيض تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة التحويل، وكذلك قد يظهر أثران:

- أن رصيد الاحتياطي للودائع الكمية للبنك المركزي سوف يقل.
- إن الآلية التشغيلية لاحتياطي الودائع ستتضرر وأن القدرة على تقليص أو توسيع خلق العملة والذي يمكن تحقيقه من خلال جهود تعديل احتياطي الودائع القانونية من قبل البنك المركزي سوف تضعف على نحو كبير.

**2. دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل استخدام وسائل الدفع الالكترونية:**

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية (مشاريع وبني تحتية) تطلب المزيد من عرض النقود لتجسيد هذه الاستثمارات، حيث عرف العرض النقدي نمواً مستمرا، وهو ما جعل السلطات النقدية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص حجم الكتمة النقدية، باستعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية، تتمثل في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، وهي أداة مستعملة منذ أفريل2002 التعليمة رقم 20-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002 وأداة الاسترجاعات لمدة ثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005 التعليمة رقم 04- 2005المؤرخة في 14 جوان 2005، وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع لمدة ستة أشهر وذلك ابتداء من جانفي، إضافة إلى الأدوات السالفة الذكر تم الاعتماد على الاحتياطيات الإجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية على أساس معدل شهري. (banque d'algerie, 2014)

أما العوامل المسببة للسيولة هي: الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك. لقد أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة، مستعملا الأدوات الملائمة وتم الامتصاص الفعلي لهذا الفائض.

بناءا على ما سبق يتضح أن البنك المركزي الجزائري المسير الوحيد للسياسة النقدية، وذلك حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، مما يتطلب تكييف الأدوات المناسبة حسب كل وضعية، كما يلاحظ

أن السياسة النقدية لم تتأثر بالصيرفة الالكترونية، بحيث أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر لم تتغير بتغير حجم الإصدار لوسائل الدفع الإلكترونية، مع العلم أنه من المفروض أن يرتبط مفهوم النقود الإلكترونية بحجم الإصدار النقدي للبنك المركزي وبالكتلة النقدية، فالصيرفة الإلكترونية تؤثر على كل من وظائف البنك المركزي و كمية تداول النقود لدى الجمهور، لكن يعود اختفاء هذا الأثر في الجزائر إلى النقص الذي تشهده هذه الوسائل و قنواتها داخل الوطن، فرغم انتشار وسائل الدفع الالكترونية الا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فمعظم الاعوان لا يزالون يؤمنون و يعملون بالنقد الحقيقي، خوفا من وجود نقائص لهذه الخدمات الحديثة.

**رابعا: آثار التعامل بالنقد الالكتروني**

من المتوقع أن يؤثر التعامل بالنقد الالكتروني على أداء البنوك المركزية لوظائفها الجوهرية، والتي من أهمها: إصدار أوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع الجارية، المعروض النقدي والسياسة النقدية.

**1. إصدار أوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع الجارية**

إن زيادة الطلب على النقد الالكتروني من الممكن أن يؤثر على إجمالي المعروض النقدي بما يشبه مخاطر خلق الائتمان، وهنا يمكن أن نميز بين مسارين رئيسيين (F, 2007, p. 86):

- **المسار الأول**: يتعلق بالمدفوعات الكبيرة بين البنوك، وما لها من تبعات على استقرار النظام المصرفي والطلب على الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك المركزية.

- **المسار الثاني**: يتعلق بالنقود الالكترونية وكيف لهذه الظاهرة الجديدة أن تشكل تهديدا على آلية تنفيذ السياسة النقدية، وكيفية استجابة البنوك المركزية لها.

**ولدراسة تأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية يجب أن نميز بين حالتين:**

**1.1 حالة عدم التقيد بنسبة الاحتياطي القانوني:** تتضمن عملية التحول من النقود القانونية إلى النقود الالكترونية انخفاض كمية النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي بنفس مقدار عملية التحويل، وبنفس الوقت سيزداد ما لدى الجهاز البنكي من نقود قانونية التي تعمل كتغطية للنقود الالكترونية بنفس المقدار، على سبيل المثال نفرض أن مصدري النقود الالكترونية يملكون احتياطات نقدية تقليدية (نقود قانونية% 100) لتغطيتها فإنه من المتوقع عدم تغيير حجم المعروض النقدي.

**2.1 حالة الالتزام باحتياطي قانوني:** إن استخدام النقود الالكترونية سيؤثر مباشرة على كمية المعروض النقدي (M1) بطريقتين (سقر، 2008، صفحة 32):

- طريقة مباشرة من خلال التخفيض المباشر للنقد المتداول خارج الجهاز البنكي.

- طريقة غير مباشرة من خلال التغير في مركز احتياطات البنك الذي يتلقى وحدة واحدة من النقود الالكترونية ولتوضيح ذلك، نفترض أن شخص قام بإيداع مبلغ 100 دولار في حسابه البنكي في بنك ما فإن ذلك يؤثر على رصيده من النقود الالكترونية في بطاقة الائتمان وفي نفس الوقت يؤثر على ميزانية البنك كما يلي (L.H, 1996, p. 16):

- تزايد النقود في خزينة البنك بمقدار مائة دولار وكذلك تزداد خصوم البنك بنفس المبلغ وهو ما يعادل الزيادة في كمية النقود الالكترونية.

- الزيادة في اجمالي النقود بمقدار مائة دولار سيؤدي إلى زيادة احتياطي البنك لأن الزيادة في كمية النقود الالكترونية لا يتطلب حجز جزء منها كاحتياطي، وإذا وجد التزام قانوني بحجز نسبة (10 %) سوف يزيد الاحتياطي بمقدار 10 دولار، وفي كلتا الحالتين يكون لدى البنك فائضا في الاحتياطي القانوني وهذا يؤدي إلى توسع غير مرغوب لكمية وسائل الدفع الجارية (M1).

**2. أثر النقود الالكترونية على المعروض النقدي والسياسة النقدية**

إن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية سيتوقف بشكل كبير على سرعة انتشارها، وعلى المدى الذي ستحل فيه محل النقود السائلة:

**1.2 إذا كان انتشار النقود الالكترونية معتدلا**: فإن الانخفاض في المداخيل العائدة لحق البنوك المركزية في احتكار عمليات الإصدار النقدي ومن ثم تقليص ميزانيتها سيكون محدوداً، وهنا يكون الإجراء الوحيد الذي قد يتعين على البنك المركزي اتخاذه هو العمل على تضمين الكميات النقدية وإصدارات النقود الالكترونية بواسطة المؤسسات المحلية والأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار احتمال أن يؤدي انتشار النقود الالكترونية إلى حدوث تغير في سرعة دوران النقود وما يترتب على ذلك من صعوبة في استخدام الكميات النقدية كهدف أو مؤشر للسياسة النقدية.

**2.2 إذا كان انتشار النقود الالكترونية واسعا**: فإنه يتعين على البنك المركزي النظر في اتخاذ الخطوات الضرورية لتعويض الانخفاض في ميزانيته الناجم عن ذلك، وسيتوقف ذلك الإجراء على المدى الذي أصبح فيه هذا الانخفاض عائقا للتطبيق الفعلي للسياسة النقدية، وهنا سيكون أمام البنك المركزي بدائل عديدة منها على سبيل المثال (LE, 2001, p. 112):

- احتكار إصدار النقد الالكتروني، وهو ما قد يقلل المنافسة ويحبط الرغبة في التجديد في هذا الميدان.

- زيادة قيمة الاحتياطي القانوني المطلوب لتغطية النقود الالكترونية وغيرها من الخصوم، ونظرا لأنه أصبح ينظر لمتطلبات الاحتياطي التي لا تدفع عنه فائدة كنوع من الضريبية التي تشوه المنافسة.

- إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطيات المودعة لدى البنك المركزي، من أجل تحفيز البنوك التجارية والجهات الحكومية على زيادة ودائعها لديه.

- التوسع في اجراء التعاملات خارج الميزانية مع استخدام البنوك التجارية كعملاء وممثلين له في هذا الخصوص، باعتباره بنك البنوك، والمقرض الأخير للنظام الائتماني.

**خامسا: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية إصدار النقد الالكتروني**

تتمثل في:

**1. الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الالكترونية**

يجب على أي تشريع قانوني نتيجة الترتيبات التعاقدية التي تنشأ بين الجهات المتعاملة بالنقود الالكترونية، أن يوضح بدقة التزامات وحقوق كل جهة في مواجهة الجهات الأخرى، وأن يدرك كل طرف من هذه الأطراف مركزه القانوني من خلال مصطلحات قانونية واضحة.

وبما أن التعامل بالنقود الالكترونية قد يكون عابر للحدود، فإن أي تشريع قانوني يجب أن ينطوي على نصوص صريحة وواضحة لحل المنازعات الدولية المترتبة على ذلك (Europen Central Bank, 2002, pp. 23,24).

**2. الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الالكترونية**

هي مجموعة الضوابط التي تهدف إلى حماية الأطراف المتعاملة:

**1.2 خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:** من قبل جهات حكومية متخصصة، للتأكد أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا تقل عن مستوى معين وأن تقدم هذه المؤسسة الضمانات المالية الكافية لتغطية المخاطر المتوقع حدوثها.

**2.2 ضرورة توافر ضوابط أمنية:** على الجهات المصدرة للنقود الالكترونية أن تكون قادرة على مراقبة مستوى وحجم مديونية المؤسسة من هذه النقود، مقابل حجم ما تم إصداره من نقود، كما يجب وضع الترتيبات اللازمة لتقليل مخاطر التزييف والاحتيال في مجال النقود الالكترونية.

**3.2 التزام الجهة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية:** تتضمن (حجم النقود الالكترونية المصدرة أو المزمع إصدارها) إلى البنك المركزي من أجل رفع كفاءة السياسة النقدية.

**4.2 إلزام المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية بقبول تحويلها إلى نقود عادية:** لأنه في حال عدم وجود أي علاقة بين النقود الالكترونية والنقود القانونية، من شأن ذلك أن يغري المؤسسات المصدرة الإفراط في عملية الإصدار وفي النهاية خلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد.

**5.2 إلزام مصدر النقود الالكترونية بالاحتفاظ باحتياطي لدى البنك المركزي:** وذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الالكترونية، مما يؤثر بالنهاية على السياسة النقدية، ومن شأن هذا الالتزام المحافظة على استقرار الأسعار.

خلاصة القول بأن هذه الضوابط المقترحة من قبل البنوك المركزية يمكن أن تسهم إلى حد ما في تنظيم عملية التداول النقدي الالكتروني، وما يترتب عليها من مشكلات قانونية واقتصادية تؤثر على دور السياسة النقدية كجزء رئيسي من السياسة الاقتصادية الكلية.

**6.2. أثر الضوابط على تنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني:** بالنسبة للأثر لهذه الضوابط الموضوعة من الجانب الشكلي يساهم في تبيان حقوق وواجبات الأطراف المتعاملة لوسائل الدفع الالكترونية وأيضا حل النزاعات القائمة بين الأطراف حتى في حالة عبور الحدود الدولية في المعاملات، ذلك ان هذه الضوابط مرفوقة بنصوص مكتوبة تعالج كل الوضعيات التي يمكن أن يواجهها المتعاملون.

أما فيما يخص أثر الضوابط الموضوعية، فإنها تساهم في ضبط الكتلة النقدية الموجودة في السوق باعتبار أن تحقيق التوازن النقدي من أولويات السياسة النقدية، والحفاظ على الأمان أثناء التعامل بهذه الوسائل وتقديم الاحصائيات الدورية التي من شأنها ضبط التعامل بما يحقق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد.

## سادسا: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وبذلت جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

**1. بطاقة السحب** (بريكة، 2011، صفحة 251): وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996، نظاما لتمييز الصكوك، وبدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع آلي عام 2010. موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك (الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل

بعمليات سحب النقود حيث أن شركة **"ساتيم"** سنة 1995 انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: BNA، BADR، BEA، CNEP، CPA، BDL، CNMA، BB، ووضعت من أجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة، تطوير وتسيير المعاملات النقدية ما بين المصارف، تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود، تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب القياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك وساتيم.

**2. إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM**

**1.2 تعريف الشركة:** إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية **"ساتيم"** والتي أنشئت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ أس مالها **26 مليون دينار جزائري.**

**2.2 مهام شركةSATIM :** من المهام التي تؤديها SATIMهي كالتالي:

- تطبيق برنامج لتحملات نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة سحب ودفع الكتروني بين البنوك.
- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك، ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي.

وتساهم "SATIM" بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية، تسيير الشبابيات المنشأة الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة، صناعة بطاقات الدفع؛ صناعة الصكوك (منح الرمز السري).

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة **CIB** بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

**1.2.2 الشبكة الآلية النقدية بين البنوكRMI**: في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للألية بين البنوك، وايجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آليDAB بغض النظر

عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIM هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.

**2.2.2 أهداف الشبكة:** تهدف شبكة **SATIM** من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعابر والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة، وعمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

## 3. البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية وبريد الجزائر.

**1.3 مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:** مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي:

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك كانت سنة 1998.

- 2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني"le systeme de paiement interbancaire"، حيث أعطى دور الاشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة satim، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

- 2004: تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة للمواصفات ENV.

- 2005: إنشاء جمعية comité monétique interbancaire COMI.

- 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك التجريب ومعرفة النقائص.

- 2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

- 2007-2008: أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطن.

**2.3 البطاقة البنكية CIB:** وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شعر النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضم أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية ...إلخ. ونجد في هذه البطاقة نوعين: البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، وهذه الأخيرة تمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 10 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين وهناك أيضا **بطاقة فيزا الكلاسيكية la carte viza**: وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو موكلهم وهي نوعان :

- **بطاقة الفيزا الكلاسيكية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو.
- **بطاقة الفيزا الذهبية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم وأما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر اشتراكها السنوي ب 60أورو.

**4. الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:**

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

**1.4 الموزع الآلي للأوراق** (نعمون، 2004، صفحة 15) **DAB24:** فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع.

**2.4 الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB:** تقوم بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع طلب، صك عمليات تحويل من حساب إلى حساب ...إلخ، فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.

**5. العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**

وهي كما يلي:

**1.5 عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر:** رغم ضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه لم يتم ذلك، نظرا لعدة أسباب:

- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه.

- نقص اهتمام المؤسسات بهذه التقنية التجارية الحديثة، مما جعل انتشارها يكاد يكون منعدما في بلادنا.

- عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلم يتم إجراء استقصاء لمدى الاهتمام بهذا النوع من التجارة، والاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا المجال وتخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

- انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، وهي الجهل بأساليب وسائل تعامل في مجال المعلوماتية.

**2.5 مشاكل البطاقة الائتمانية:** يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

- عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك والعميل، سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير، التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة في مدة 55 يوم وخطر السيولة على البنك في حالة الافراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين.

**3.5 العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:** سعيا لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حين شرعت في إدخال آلات السحب الآلي، إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز، كذلك بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري "الدفع الإلكتروني" لكن بالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.

- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي.

- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف لي اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع. فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء كجهاز الصراف الآلي، وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- التوسع في استخدام الإنترنت وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

- ضرورة خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك و باقي فروعه بما يحقق السرعة في تقديم الخدمات بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

**الخلاصة**

لقد أفضت التطورات المتسارعة في مجالات الاتصالات والإنترنت والمعلومات إلى ظهور معالم بيئة اقتصادية جديدة، ترتكز على المعاملات الإلكترونية، والقطاع المصرفي باعتباره قطاع حساس لكل التطورات الجارية في باقي القطاعات، كان إلزاميا عليه مسايرة هذا الركب من خلال تقديم خدمات مصرفية تستند على الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، فوسائل الدفع الإلكترونية أصبحت حتمية لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات الدفع في المعاملات الإلكترونية من سرعة وتدني في التكاليف وضمان وسرية...، إلا أن هذا التعامل المؤسساتي الجديد قد كان له آثاره على صعيد الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم فلا بد على البنك المركزي التدخل ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم التعامل

بهذه التقنيات المستحدثة وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النقدي. **ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

- الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطوره الاقتصادي والنقدي، وبناء على ذلك اختلفت مكوناتها باختلاف درجة ذلك التطور بين مجتمع وأخر أو اقتصاد وأخر، وهذا أدى بدوره إلى اختلاف وتعدد المقاييس المستخدمة من قبل السلطات النقدية المختصة في دراستها وتحليلها.

- استطاع العنصر التكنولوجي بفعل العولمة ومنجزات الثورة المعلوماتية إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته ونشاطاته، تلك التغيرات برزت بشكل واضح في القطاع البنكي أدت بدورها إلى تغيير مسار العديد من البنوك والاتجاه نحو خدمات الدفع الالكتروني.

- التحول لأنظمة الدفع النقدي الالكتروني أثر على فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية بشقيها الكمي والنوعي، حيث لم يعد النقد القانوني (الورقي والمعدني) وحيدا في التداول يصدر عن جهة نقدية مختصة (البنوك المركزية)، مما أثر بدوره على مكونات الكتلة النقدية وإمكانية ضبطها التحقيق الاستقرار النقدي.

- قامت السلطات في الجزائر بعدة جهود من أجل التوجه إلى التعامل بوسائل الدفع الالكتروني، حيث أسست في سبيل ذلك عدة هيئات ما بين البنوك وشركات أخرى لإنجاح هذا المشروع.

- تعتبر الجزائر متأخرة مقارنة ببقية الدول في مجال التعامل بالتجارة الالكترونية، حيث لا يوجد إطار تشريعي وتنظيمي يضع ويطور هذا القطاع.

- عدم وعي المجتمع الجزائري بصفة عامة بأهمية التعامل بالبطاقة البنكية، إلى جانب عدم تطور الجهاز المصرفي الجزائري الذي مازال بحاجة إلى عدة إمكانيات وبنية تحتية تنظيمية وقانونية تمكنه من مواكبة متطلبات العصر.

**في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات:**

- تحليل الكتلة النقدية ودراستها باستخدام مقاييس تتناسب مع الأوضاع النقدية السائدة في كل دولة قد يكون من المناسب استخدام مقاييس خاصة بالبلدان المتقدمة، وأخرى خاصة بالبلدان المتخلفة، حسب الحالة الاقتصادية السائدة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين المعروض النقدي المتداول والناتج المحلي الإجمالي (النظرية الكمية النقدية لفيشر).

- تختلف ظروف وبيئة العمل المصرفي من بلد لآخر حسب درجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد لذلك لابد من توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية (التقنية، التشريعية، الاجتماعية والثقافية) تشكل فيما بينها حلقة متكاملة للانتقال من منظومة العمل المصرفي التقليدي إلى شكلها الالكتروني بما يتناسب واحتياجات التجارة الالكترونية.

- لابد من دراسة جميع وسائل الدفع الالكتروني الموجودة والمستحدثة وفرض رقابة عليها، باعتبار أن كل وسيلة دفع الكتروني تتضمن تحريك مبالغ نقدية مخزنة الكترونيا (للوفاء بالالتزامات الناشئة عن العمليات المنجزة عبر شبكة المعلومات المحلية أو الدولية) هذه المبالغ تؤثر بدورها على مجاميع الكمية النقدية ودور البنوك المركزية في الرقابة عليها.

- ضرورة زيادة الشركات التي تسهر على فتح المجال وتوسيع نطاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر.

- وضع إطار تنظيمي، تشريعي ورقابي، من أجل تبني التجارة الالكترونية بصفة عامة والصيرفة الالكترونية بصفة خاصة من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمه التعامل وفق هذه الأنظمة الحديثة خاصة وأن بيئة الأعمال المعاصرة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ضرورة تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وعصرنته حتى يتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة من جهة وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة وتنافسية من جهة أخرى.

## قائمة المراجع

### الكتب:

1. أبو سليمان عبد الوهاب (1998)، **البطاقات البنكية**، دار القلم، دمشق.
2. الحداية محمد نور صالح، حلف سناء جودت (2009)، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. خليل ناصر (2008)، **التجارة والتسويق الإلكتروني**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان.
4. رضوان رأفت، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، مصر.
5. سعودي محمد توفيق (2001)، **بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها "**، دار الأمين للبشر الجزائر.
6. سقر أحمد (2008)، **أنظمة الدفع الالكتروني**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
7. صفوت عبد السلام، (2006)، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية على ادارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية القاهرة.
8. عبد الحميد عبد المطلب (2001)، **" العولمة و اقتصاديات البنوك "**، الدار الجامعية، مصر.
9. قاسم فؤاد، الشيبي مساعد قاسم (2003)، **المقاصة في المعاملات المصرفية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

10. القيلوني سميحة (2002)، **وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية) الجديد في أعمال المصارف من الوجهين القانونية والاقتصادية** "، الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان.
11. نادر شعبان، سواح إبراهيم (2006)، **النقود البلاستيكية و أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
12. الوادي محمود حسين، الوادي بلال محمود (2011)، **المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**، الطبعة الأولى (1)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

## الملتقيات، التقارير والمذكرات

1. نعمون عبد الوهاب (2004)، **النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
2. بريكة سعيد (2011)، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، مذكرة مقدمة النيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

## المراجع بالأجنبية

1. European central Bank (2002), **Report on electronic money**.
2. J . P. GOULAOVEN (1998)**, les nouveaux instruments monétaires** . libraire Vuibert paris .Septembre.
3. Jordan, J.L. and E. Stevens**, Money in the Twenty - first Century**, Financial
4. LE rider, G (2001), **La naissance de la monnaie, Pratiques monétaires de l'Orient ancien** Paris Presses Universitaires de France.
5. MICHEL VOLLE (2000), **E – économie**, Editions Economica, Paris.
6. MOSTAFA HICHAM HERIF (2000), **la monnaie électronique**, édition roolles, paris.
7. Services Working Paper, (1996) **Financial Services Research Group**. Federal Reserve Bank of Cleveland, Series No.2.
8. Stadler, F (2007), **Electronic Money: Preparing the Stage**, University of Toronto, June.
9. W Niskanen Frederic (2007), **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, Addison Wesley, 5ed.
10. White. L.H (1996), **The Technology Revolution and Monetary Evolution " in the future of money in the Information Age**. Cato Institute's 14th annual monetary conference, May 23, Washington, D.C.
11. Rapport annuel de la banque d algerie 2014, disponible sur le sit : http://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf.